تركيا وحرب الخليج الثانية

(١٩٩٠ -١٩٩١)

.....

م.م. نور عوني عبدالرحمن السبعاوي

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ

الملخص

أدى اخفاق الجهود الدبلوماسية لحل الأُزمة التي نشبت بين العراق والكويت إلى قيام العراق باجتياح الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، وصدرت على آثر ذلك العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي ضد العراق، وقادت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دولياً واقليمياً، بشن الحرب على العراق بين العشرين من كانون الثاني إلى الثامن والعشرين من شباط ١٩٩١ أدت إلى اخراج القوات العراقية من الكويت، التي عرفت بـ (**حرب الخليج الثانية**).

وقد وقفت تركيا إلى جانب التحالف في فرض الحصار الشامل على العراق، فضلاً عن تحشيدها لأكثر من مائة ألف جندي تركي على طول الحدود العراقية التركية، والسماح باستخدام قواعدها الجوية من قبل طائرات التحالف في ضرب العراق ، مقابل حصول تركيا على مكاسب وفوائد مالية واقتصادية وعسكرية. على الرغم من المعارضة الداخلية لتركيا، التي ينتج عنها استقالة كبار المسؤولين الأتراك ابتداءً من رئيس الأركان التركي ووزيري الخارجية والدفاع.

وبذلك اتسم الموقف التركي بالعديد من المواقف والأفعال والتدابير والتصريحات التي تعد بمجموعها خروجاً عن أُصول وثوابت السياسة الخارجية التقليدية، ووصفت بالعدوانية والمؤذية للعراق، بهدف اضعافه وتحجيم دوره الإقليمي لصالح تركيا، التي كانت قد فقدت أهميتها الاستراتيجية، بعد زوال الخطر السوفيتي، وبروز نظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract

The failure of the diplomatic effort to solve the crisis between Iraq and Kuwait lead to occupation of Kuwait by the Iraq forces at the second of July 1990، As a result, many decisions were made by the UN security council against Iraq, The USA took the leadership of an international and regional alliance. The war against Iraq started on the twentieth of January to twenty eight of February, 1991، The war lead to push out the Iraqi forces from Kuwait as the war called (the second Golf war). Turkey at that time, stood beside the alliance by forcing a complete siege against Iraq. Furthermore, more than 100000 Turkish soldiers were crowded on all over the Iraq– Turkey borders.

Meanwhile, Turkey allowed to alliance fighters to use the Turkish military air bases against Iraq in order to get military, economical and financial gains… despite the internal rejection that lead to retirement of many Turkish official personalities like the army head chief, minister of defence and minister of foreign affairs. So, the Turkish attitude characterized by many deeds and announcements that are not related to the traditional and political bases.

Turkey as well, characterized by its hostile attitude against Iraq in addition to weaken the regional role of Iraq for the sake of Turkey that lost its strategical importance especially after the vanishing of the Soviet danger and appearance of the system of the solo pole which was representative by USA.

المقدمة

خرج العراق من الحرب العراقية الإيرانية، التي استمرت نحو ثمان سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) والتي أطلق عليها حرب الخليج الأولى، بقوة عسكرية كبيرة، وتقدم علمي وتقني، مما آثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل وبعض دول الخليج ، ولا سيما الكويت الذين سعوا وبمختلف الوسائل لأضعافه وتحجيم قوته ودوره الإقليمي والعربي(١).

وبينت بحوث ودراسات موظفي وزارة الخارجية الأمريكية أن العراق بات أكثر قوة من ايران وأن التهديد الرئيس لاستقرار المنطقة سيكون العراق، مما يتعين احتواؤه (٢).

وتصاعدت التهديدات الإسرائيلية ، بضرب الحلقات العلمية العراقية المتطورة، وصناعته العسكرية ، وتزامنت مع الحملة الإعلامية التي شنتها الدوائر الأمريكية والغربية ضد العراق في عام (١٩٩٠) ، مما أضطر العراق لتحذير اسرائيل من شنها ضربة للمنشآت العلمية العراقية بأسلحة غير تقليدية، كما فعلت في ضربها لمفاعل تموز النووي في (٧حزيران ١٩٨١) وأنه قادر على حرق نصف اسرائيل بالسلاح الكيمياوي المزدوج (٣)، مماجعل العراق البلد العربي الوحيد الذي تمكن من تحقيق توازن استراتيجي جديد في المنطقة ، بين الدول العربية وإسرائيل، أو ما يمكن تسميته بـ **"توازن الرعب الإقليمي"** وأجبر اسرائيل العدول عن محاولاتها في ضرب المنشآت الحيوية العراقية، لخشيتها من ردة فعل العراق القوية، وايقانها بعدم قدرتها على فعل ذلك بمفردها، مما أضطرها إلى الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وإزاء ذلك رفعت الولايات المتحدة الأمريكية شعار **"دمروا العراق عام ١٩٩٠، أو واجهوا هيمنته عام ١٩٩٥، وما بعدها"**(٤) كاشفة عن مخططاتها، لتحقيق هدفين هما، عرقلة خطوات تحقيق السلام بين العراق وايران، على أساس قرار مجلس الأمن الدولي ٥٩٨، ومن ثم التحضير لعدوان جديد يستهدف العراق، ونقل المواجهة من الإطار الإقليمي الى الاطار الدولي الشامل(٥).

ولتحقيق ذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دفع بعض دول الخليج العربي، ولا سيما الكويت إلى زيادة انتاجها النفطي، واغراق سوق النفط العالمية، وبالتالي انخفاض سعره، الذي انعكس على زيادة أزمات العراق المالية المتراكمة تدهوراً، مما حدا بالعراق الطلب من هذه الدول ضرورة خفض انتاجها النفطي، لزيادة اسعاره في السوق العالمية، وتفادي الخسائر الطائلة التي تكبدها العراق، نتيجة حربه ضد ايران، ولكن دون

جدوى(٦)وفي الوقت نفسه أتهم العراق الكويت بسرقة النفط العراقي عبر الحفر بطريقة مائلة عند الحدود العراقية الكويتية (٧) ، مما أدى إلى تفاقم أزمة خطيرة بين العراق والكويت ، التي تنذر بتطورات سلبية ، لا تحمد عقباها.

وقد تبين آن هذه الأُزمة لم تكن محصورة بين العراق والكويت، بل أن قوى دولية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية*، كان لها دور كبير في الدفع بالكويت إلى سياسة مضرة بالعراق، الذي حاول حلها سلمياً، إذ قام نائب رئيس الوزراء العراقي سعدون حمادي* بعدة زيارات إلى دول الخليج العربي، أثناء المدة من ٣٠ أيار/ مايسإلى ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٠ لأقناع الكويت بالعدول عن هذه السياسة، وتبنت السعودية مبادرة لحل هذه الأُزمة، فعقد اجتماع في جدة بين كبار مسؤولي البلدين في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٠، ولكنها لم تسفر عن شيء(٨) .

ونتيجة فشل الجهود الدبلوماسية لحل الأُزمة اجتاحت القوات العراقية الكويت صباح الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، لإيجاد واقع تفاوضي، تستجيب له الكويت ، لمطالب العراق المشروعة (٩) .

وفي ٥ آب/ أغسطس ١٩٩٠، أصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم ٦٦٠ دعا فيه العراق إلى سحب قواته من الكويت دون قيد أو شرط ، ودعوة البلدين للتفاوض، في اطار الجامعة العربية، ثم عقد مؤتمر قمة عربية طارئ في القاهرة، لم يسفر عن شيء سوى ادانة العراق، وانقسام الموقف العربي في معالجة هذه الأُزمة، وفي سيناريو غريب لاستفزاز العراق، وقطع الطريق أمام نيته الانسحاب من الكويت ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتضليل السعودية، من خلال خرائط وصور مفبركة عن نية العراق مهاجمة السعودية، مما حملها على الموافقة لاستقدام قوات أمريكية إليأراضيها،مع تحملها نفقات ذلك،على الرغم من نفي العراق لأي أطماع له في الأراضي السعودية .(١٠)

وعلى هذا الأساس بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال قواتها إلى السعودية ، تضمنت نشر ١٧ لواء ثقيل التسلح ، و٦ ألوية خفيفة التسلح ، و٩ أفواج بحرية وأرسلت أربع دول أسراب من طائراتها الحربية ، التي انضمت إلى سلاح الجو الأمريكي والسعودي والقطري والكويتي ، فضلاً عن سلاح طيران البحرية الأمريكية الذي وصل عددها نحو ٢٤٣٠ طائرة ، والبدء بأرسال قوات برية ضخمة .(١١)

وقد أطلق على حرب الخليج الثانية عسكرياً اسم "درع الصحراء"للمرحلة الممتدة من ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، وحتى ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩١، أي قبل بدء العمليات العسكرية ضد العراق ، وتبدل اسمها

لتصبح عملية "عاصفة الصحراء" (Operation Desert storm) للمرحلة الممتدة من ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ إلى ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩١، أي منذ بدء العمليات العسكرية وحتى وقف أطلاق النار الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش من جانب واحد ووافق عليه العراق وفيما يتعلق بموقف تركيا من حرب الخليج الثانية، فقد انطلق الموقف التركي من هذه الأُزمة من معايير عدة، لعل في مقدمتها أن تركيا دولة جارة للعرب وتربطها بهم علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية، فضلاً عن الدين والتاريخ والإرث المشترك لقرون طويلة، مما جعلها تتأثر تأثيراً مباشراً بتطورات الأوضاع في المنطقة، ومن ناحية اخرى فأن تركيا تعد الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، ومن ثم فلا بد أن يكون للموقف الأمريكي والغربي من هذه الأُزمة تأثيره الواضح في الموقف التركي فضلاً عن سعي تركيا للانضمام إلى المجموعة الأُوربية وقدتبنت تركيا في بداية الأُزمة سياسة معتدلة ومتريثة إذ شعرت بالحرج كون الأُزمة وقعت بين دولتين عربيتين، لهما معها علاقات ومصالح متميزة كما أن غالبية الدول العربية كانت تريد حلاً سلمياً للأزمة وبذلك أكتفت تركيا بإدانة العراق ودعوته إلى الانسحاب من الكويت أذ أصدرت تركيا بياناً جاء فيه ((**تشعر تركيا بالقلق العميق لأن حالة التأزم التي كانت قائمة بين العراق والكويت قد ادت إلى غزو القوات العراقية أراضي الكويت ، منتهكة سيادة الكويت ووحدتها الإقليمية**)).(١٢)

وقال وزير الخارجية التركية علي بوزار: ((**أن الاحتلال العراقي للكويت غير مقبول ، وأنه من الضروري للعراق الانسحاب منها**)).(١٣)

وتحدث رئيس الوزراء التركي يلدريم أق بولوط عن هذه الأُزمة قائلاً: ((**أن الوضع مثير للقلق، وأتمنى زوال هذه الأُزمة في أقصر وقت ممكن، وننتظر أعادة الأراضي والسيادة للكويت**)).(١٤)

واكتفت وكالة أنباء الأناضول التركية شبه الرسمية بأن أذاعت بياناً جاء فيه((**إن تركيا تأسف لاحتلال العراق للكويت، ووصفته بالخطر على المنطقة**)).(١٥)

وبذلك جاءت البيانات والتصريحات التركية غير عنيفة وغير حاسمة، في شجبها وادانتها لما حدث ومطالبتها العراق بالانسحاب من الكويت.

وضمن سعي العراق نحو تحييد تركيا، ومحاولة منعها من اتخاذ تدابير عدائية ضده جاءت زيارة النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي طه ياسين رمضان إلى أنقرة في ٤ آب/ أغسطس ١٩٩٠، وتسليم الرئيس التركي

توركت اوزال* رسالة من الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين ، حول المستجدات في المنطقة، وفي أعقاب الزيارة صرح المسؤول العراقي بأن الرئيس التركي أكد لهحيادية موقف بلاده لما يجري من خلافات في المنطقة، وحرصها على مضي العلاقات التركية العراقية في طريق التطور والتقدم**، وبعدم المبادرة إلى اتخاذ قرار إغلاق خط انابيب النفط العراقي كـركوك– يومـور تاليك(١٦) الذي كان يصدر العراق من خلال هذا الأنبوب الذي يمر بالأراضي التركية ما يقارب ١,٦ مليون وستمائة الف برميل يومياً(١٧)، وعدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية في تركيا ولا سيما قاعدة انجرليك "insirlik" الجوية، وأنها لن تستخدم الاّ لخدمة أهداف حلف شمال الأطلسي(١٨)، وفي حالة حصول تدخل عسكري أمريكي، سوف لا يكون هذا التدخل من شمال العراق، عبر الأراضي التركية، ولن ترسل تركيا أي وحدات عسكرية إلى حدودها مع العراق(١٩) .

إلاّ أن الموقف التركي سرعان ماتغير، بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٦٦١ في ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠، الذي تضمن فرض حظر اقتصادي على العراق، ودعوة كافة دول العالم إلى منع استيراد أو تصدير كل أنواع البضائع والمنتوجات، ذات المنشأ العراقي أو الكويتي(٢٠) أذ أقدمت تركيا بعد يوم واحد من صدور القرار على أغلاق خط انبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها(٢١) نتيجة الضغط الأمريكي على تركيا، أذ أجرى الرئيس الأمريكي جورج بوش منذ بداية الأُزمة، وحتى ١٢ آب/ أغسطس أربع محادثات هاتفية مع الرئيس التركي توركوتأُزال، الذي سر كثيراً لهذا الاهتمام الأمريكي، وأبلغه أهمية تعاون تركيا، في اطار صادرات النفط العراقي، بشكل جدي قائلاً **"أن خط الأنابيب فرصة كبيرة أمامنا للضغط على العراق"**(٢٢)

ويبدو أن اقدام تركيا على أغلاق خط أنبوب النفط العراقي جاء لتحقيق مصلحة مزدوجة لتركيا، فهي أولاً أرادت الضغط على العراق تلبية للطلب الأمريكي وثانياً لتحصل على تعويضات تفوق أرباحها، من مرور النفط عبر أراضيها التي تعهدت بدفعها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والكويت والامارات واليابان وبعض دول أُوربا الغربية والحصول كذلك على مساعدات من دول المنطقة ، مقابل مشاركتها في نظام اقليمي وأمني مقترح لحماية هذه الدول ومنابع النفط فيها.(٢٣)

وحال صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٦٦٥ في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٠ الخاص بفرض الحصار على العراق باستخدام منطق القوة أقدمت تركيا في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ على اعتراض السفن المحملة

بالأغذية التي كانت في طريقها إلى العراق ورفضت السماح لها بالتوقف في الموانئ التركية، ليشكل ذلك تصعيداً تركياً جديداً ضد العراق.(٢٤) كما أوقفت تركيا تبادلها التجاري مع العراق وقامت بتجميد الأرصدة العراقية والكويتية لديها، واغلاق بوابة الخابور الحدودية، وأمتد الحصار التركي ليشمل المواد الغذائية والأدوية التي لم تخضع لإجراءات الحصار الاقتصادي ليشكل تأثيراً أكبر وأكثر إيذاءً للعراق من قرار الحظر نفسه، الذي شمل كل جوانب الحياة للشعب العراقي، وحرمانه حتى من الغذاء والدواء التي استثناها هذا القرار بسبب العملات الصعبة لاستيرادها .(٢٥)

ولأجل حمل تركيا على المشاركة في الحملة العسكرية الدولية ضد العراق قام وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بزيارة أنقرة واستقبله الرئيس التركي توركت اوزال، الذي أبلغه رفض تركيا طلب العراق لوقوفها على الحياد، فرد عليه بيكر بأن ذلك غير كافي وبعد أيام وصل إلى أنقرة وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني للغرض نفسه، وقد تركزت المباحثات على دور تركيا في مقاطعة العراق ومشاركتها في مواجهته عسكرياً.(٢٦) والاستفادة في هذا الشأن من موقع تركيا الاستراتيجي ودورها في حلف شمال الأطلسي، في حال شن هجوم عسكري على العراق واتخاذها اجراءات تتعلق بالدعم العسكري والاستخباري للقوات الأمريكية وامكانية مشاركة تركيا في القوة المتعددة الجنسيات لحماية السعودية.(٢٧)

وقد وافق الرئيس التركي توركت اوزال على الطلب الأمريكي والخليجي ولا سيما في استخدام القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي التركية مقابل ضمانات أمريكية تتيح لتركيا الحصول على مساعدات عسكرية، وخطة لتحديث وتطوير القوات المسلحة التركية، واعفاء تركيا من ديونها، وتوسيع نطاق العمليات العسكرية إلى حلف شمال الأطلسي، في حال تعرض تركيا لما أسماه عدوان من العراق وغيره.(٢٨)

لقي قرار الرئيس توركت اوزال أشراك تركيا في الحرب على العراق معارضة رئيس الوزراء يلدريم اق بولوت، ووزير الخارجية علي بوزر ورئيس الأركان نجيب تورمطاي الذين أكدوا على ضرورة الحذر الشديد في الموقف التركي، تجاه الأوضاع الجارية لكن اوزال رأى من الحرب الخليجية فرصة لابد من انتهازها لإعادة العلاقات التركية الأمريكية إلى عهدها السابق، بعد تدني الاهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أثر زوال الخطر السوفيتي، لذا قرر اوزال المضي قدماً في الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية

وتأييد الموقف الذي ستتخذه في هذه الأُزمة، واضعاً بذلك كل بيض تركيا في سلة الرئيس الأمريكي جورج بوش، أثناء أزمة الكويت، والحرب على العراق.(٢٩)

لقد تفرد حزب الوطن الأُم الحاكم، وبتوجيه مباشر من اوزال دون سائر الاحزاب الأخرى في تأييد سياسة التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، فيما تعالت أصوات معارضيه، من رؤساء الوزراء السابقين أمثال بولند اجويد وسليمان ديميرل... تدعو للوقوف على الحياد ، وحذر أردال اينونو زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي وهو الحزب الرئيس للمعارضة من مغبة التحريض على الحرب، وتصعيد الروح العسكرية في المجتمع، وأعلن أن اوزال يدفع بتركيا إلى الحرب من أجل تقوية مركزه كرئيس للجمهورية، وأن الغرب والولايات المتحدة الأميركية يريدان توريط تركيا في هذه الحرب.(٣٠)

سارعت حكومة اوزال لاستصدار قرارين من البرلمان التركي، الأول اعطاء رئيس الجمهورية صلاحية اعلان الحرب وأرسال قوات تركية إلى الخليج العربي، أن تطلب الأمر ذلك والثاني هو السماح للطائرات الحربية الأمريكية استخدام القواعد والمنشآت التركية.(٣١)

وفي هذا الصدد قامت تركيا بتحشيد نحو ١٠٠ ,٠٠٠ مائة ألف جندي تركي على طول الحدود العراقية التركية، بقصد تشتيت الجهد العسكري العراقي واجباره على تحشيد قطعات عسكرية كبيرة على حدوده الشمالية مع تركيا.(٣٢)

ولتبرير موقفه أمام المعارضة التركية، صرح اوزال بأن العراق يشكل تهديداً كبيراً لجيرانه وبالغ في قوله من أن العراق كان سيضرب كل من تركيا وسوريا وايران والكويت، موضحاً ان التصرف الحكيم يقتضي دعم الدولة التي ستقضي على التهديد وأضاف بقوله لذلك سمحنا للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة انجرليك الجوية.(٣٣) وفي هذا السياق أعلنت تركيا تمديد العمل باتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية الموقعة في عام ١٩٨٠ سنة أخرى، وبموجب هذه الاتفاقية تتيسر مهام استخدام القوات الأمريكية لمنشآت وقواعد في تركيا.(٣٤)

كما تم اصدار قرار من حلف شمال الاطلسي يقضي بالدفاع عن تركيا عسكرياً، في حال تعرضها لأي اعتداء خارجي، مما جعل تركيا تتصرف بثقة أكبر.(٣٥)

وفي هذا الإطار أعلنت تركيا استعدادها لأرسال قوات تركية إلى الخليج العربي بحجة الاسهام في تطبيق قرار الحظر الاقتصادي الصادر من مجلس الامن الدولي وسمحت للطائرات الحربية الأمريكية باستخدام قاعدة انجرليك في العمليات العسكرية ضد العراق، وأمد الاتراك المخابرات الأمريكية بالمعلومات التي يمتلكونها، عن تحرك القوات العراقية والمناطق العسكرية فيه، والاعلان عن تنسيق مهم في هذا المجال مع الاجهزة الامنية والاستخبارية الأمريكية، التي ساهمت بشكل فاعل في أنشطة العمليات العسكرية الأمريكية ولا سيما سلاح الجو، وهو السلاح الأكثر فاعلية في هذه العمليات (٣٦).

وأزاء ذلك نشأت في تركيا مخاوف بشأن الدور العسكري الذي يمكن لتركيا أن تجد نفسها مضطرة للقيام به، على المديين القريب والبعيد، ولا سيما بعد منح الرئيس التركي صلاحيات واسعة ومنها اعلان الحرب، وحذرت العديد من الصحف التركية من مساهمة تركيا في أي عمل عسكري ضد العراق، لأن ذلك سيجلب معاداة العرب لتركيا، وقال نائب رئيس حزب الشعب الديمقراطي الاشتراكي التركي أن تركيا ليست بحاجة للقيام بدور شرطي المنطقة وشاطره الرأي نفسه الوزير ممتاز سويسال، كما مثلت أزمة الخليج شقاً واضحاً بين الرئيس اوزال وأنصاره من جهة، وبين قلعة التقاليد الكمالية المتمثلة بالجيش من جهة أخرى (٣٧)،إذ خشي القادة العسكريون من الانجرار للحرب لدواعي متعددة، منها مصائب الحرب ومضاعفاتها ومنها الاساءة إلى منطقة تشدها إلى تركيا أهم وأعمق الروابط، سواء على مستوى جيوبوليتيكي، أو على مستوى التاريخ والدين والمصالح المشتركة.(٣٨)

واحتجاجاً على اجراءات الرئيس اوزال قدم رئيس الأركان التركي نجيب تورمطاي استقالته في كانون الأول ١٩٩٠، كون الرئيس اوزال يدعم مخطط واشنطن للجوء المبكر إلى الحل العسكري وعارض سياسة أوزال في أرسال وحدة عسكرية تركية إلى الخليج العربي، ونقل عنه قوله: **"أنني لا أتلقى الأوامر من بوش"**(٣٩)، ورفض وزير الدفاع التركي صفا غيراي سياسة اوزال العدائية ضد العراق، وأعقبها بتقديم استقالته كما أستقال أيضاً وزير الدفاع الجديد حسين دوغان وقائد القوة الجوية التركي، فضلاً عن استقالة وزير الخارجية علي بوزر الذي صرح في ٨ أيلول ١٩٩٠ قائلاً: **"إننا لسنا بحاجة إلى ويلات الحرب"** وقال بأنه كان من المعارضين لمنح

الحكومة الصلاحيات التي طلبتها من البرلمان في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٩٠، وحين شعر بأنه لا يستطيع الانسجام مع سياسة الرئيس اوزال وحكومته، أضطر إلى تقديم استقالته في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠.(٤٠)

وكان لهذه الاستقالات وقعها على الصعيد الداخلي للشعب التركي، أذ كان هناك انتقاد شديد لسياسة حكومة اوزال التي أتبعت سياسة الانحياز التام للولايات المتحدة الأمريكية وأنقسم الشارع التركي بين معارض لهذه السياسة، وهم الاغلبية وبين مساند لها، ولكن بحذر وهم الأقلية،(٤١) كما وقع هجومين بالقنابل بأضنة في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ ضد القنصلية الأمريكية والجمعية الثقافية التركية الأمريكية، أقتصر على أضرار مادية فقط .(٤٢)

لكن ذلك لم يثني الرئيس اوزال الذي جمع الأمور كلها بين يديه، ووضع تركيا خلف سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش فتجاوز الحكومة والبرلمان والجيش وأنشغل دبلوماسياً عن طريق الهاتف ومباشرة مع البيت الأبيض، وصارت أنشطته الدبلوماسية الشخصية والسرية موضوعاً لانتقادات المعارضة الداخلية، لكنها لم تستطع فعل شيء أزاء مسعاه وخططه وبرامجه.(٤٣)

وبعد ساعات من بدء العمليات العسكرية ضد العراق، من قبل قوات التحالف الدولي صباح السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، اتصل الرئيس الأمريكي جورج بوش بنظيره التركي توركت اوزال، واعلمه عن بدء الهجوم على العراق، ومن جهة أبلغ رئيس الوزراء التركي يلدريم البرلمان التركي في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ قائلاً : ((**إن جارنا العراق خارج عن القانون الدولي وعدائي، ونحن لسنا على استعداد لقبول هذا، ونتيجة لهذه التطورات فقد سمحت تركيا للولايات المتحدة الأمريكية استخدام قاعدة انجرليك الجوية**)).(٤٤)

ومع اليوم الأول من اندلاع الحرب صرح الرئيس التركي اوزال أن بلاده لن تسمح لإيران وسوريا باستغلال الحرب، للقفز على العراق ولن تسمح في الوقت ذاته بظهور دولة كردية في شمال العراق، بعد انتهاء الحرب.(٤٥)

كما قامت تركيا بتعزيز تحصيناتها على طول حدودها مع العراق ودفعت بعشرات الألوف من قواتها العسكرية، الذي بلغ تعدادهم نحو ١٠٠ ,٠٠٠ مائة ألف ، ولغمت المناطق الحدودية، خوفاً من أن يفتح العراق جبهة قتالية على حدودها كما زعمت وبدا الرأي العام السائد في تركيا أنها أصبحت عملياً شريكاً في الحرب على

العراق، بعد ما أعلن عن سماح تركيا للأمريكيين باستخدام قاعدة أنجرليك الجوية، وحاول الرئيس اوزال تحويل أنتباه الرأي العام التركي إلى احتمال تعرض تركيا لهجوم عراقي بالقول : ((**أن هذا يجب أن لا يخيفنا، فنحن لم نفعل شيئاً سوى تطبيق قرارات الأُمم المتحدة**)) متهماً العراق بخلق الأزمات في المنطقة، وأثارة الحروب والنزاعات، وحدد ذلك بـ ((**الغزو العراقي للكويت والحرب العراقية الايرانية والمتاعب التي أثارها العراق بسبب مياه الفرات**)) موضحاً ((**إن الابقاء على القوة العراقية قد يشكل خطراً على تركيا في المستقبل**)).(٤٦)

وفي هذا السياق أعلن رئيس الوزراء يلدريم أن بلاده لا تشعر بالقلق من وقوع هجوم محتمل على تركيا، موضحاً بان العراق لن يجني أية مكاسب سياسية أو عسكرية، من وراء مهاجمة تركيا، مؤكداً أن بلاده اتخذت كافة الاجراءات اللازمة على طول الحدود مع العراق، لضمان ما أسماه الدفاع والأمن، وأنها لا تنوي مهاجمة العراق، الاّ أذا تعرضت لهجوم عراقي، وتوالت تصريحات المسؤولين الأتراك بشأن الحرب الدائرة، مؤكدين موقف تركيا الثابت منها وعدم اشتراكها في أي هجوم على العراق الاّ أذا بدأ العراق بذلك(٤٧).

ومن أجل طمأنة الأتراك صرح الرئيس اوزال بأنه لا ينبغي التخوف من الحرب، فهي ضرورية أحياناً، أذا أردنا أن نبني مستقبلاً أفضل، وأضاف أن الطائرات الحربية التركية، والقوات البرية التركية لا تشارك في هذه الحرب، التي تنفذها الطائرات الحربية الأمريكية، انطلاقاً من قاعدة أنجرليك الجوية، مؤكداً عدم وجود طائرات حربية اسرائيلية مرابطة بالقواعد الجوية التركية.(٤٨)

ورداً على التحذير الذي وجهه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز إلى تركيا في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، بشأن مشاركة تركيا في الحرب على العراق، صرح وزير الخارجية التركي الجديد أحمد البتموجين في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ قائلاً: ((**إن تركيا ليس لها موقف معاد تجاه العراق، وأن رسالة طارق عزيز تتضمن تحليلاً خاطئاً لموقف أنقرة من الأُزمة**)) محملاً العراق المسؤولة الكاملة عن الوضع الحالي، مؤكداً استعداد تركيا للعمل من أجل احلال السلام في المنطقة، وتمنى أن يحافظ الشعب العراقي على وحدته.(٤٩)

ولتأكيد عدم أشتراك تركيا في الحرب قالت صحيفة ((جيحون أيدن)) التركية في عددها الصادر في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ ((**إن خسارة العراق أصبحت مؤكدة، وتدخل تركيا في الحرب سيؤدي استطراداً إلى تدخل كل من سوريا وإيران، وقد يتسبب ذلك بوقوف هاتين الدولتين إلى جانب العراق**)).(٥٠)

وذكر وزير الدولة التركية للشؤون الخارجية كارامان أينان لصحيفة ((الفيغارو)) الفرنسية في٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ أن الحرب في الخليج تستهدف تحرير الكويت، وليس احتلال العراق، مضيفاً أنه يجب الاّ يكون تحرير الكويت وسيلة لخلق وضع في العراق يخل بالتوازن في المنطقة، وأعلن أنه سيكون لتركيا مقعد في المفاوضات ما بعد الحرب، إذا ما أريد للنزاعات في المنطقة أن تنتهي بتسوية دائمة.(٥١)

وقال رئيس الوزراء التركي يلدريم أمام البرلمان التركي في الأول من شباط/ فبراير ١٩٩١ ((**إن الحرب الدائرة في الخليج ليست حرباً بين المسلمين والمسيحين**)) مؤكداً أن تركيا لن تشارك في هذه الحرب الاّ في حالة تعرضها لهجوم عراقي.(٥٢)

وكان لا بد للموقف التركي من هذه الأُزمة من انعكاسات اقليمية رئيسة تسهم في تحديد علاقات تركيا في المستقبل مع دول المنطقة وشعوبها، التي ستنظر بعين الشك والريبة، ويجعلها عرضة للهيمنة العثمانية الجديدة(٥٣)، أذ أنه على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها كل من السعودية ومصر وسورية والامارات وقطر والبحرين لاحتلال العراق للكويت الاّ انهم أبدوا اعتراضهم على السياسة الخارجية التركية النشطة في هذه القضية، خوفاً من تبعاتها، التي تتعارض والمصالح العربية في المستقبل، أما ليبيا والمغرب وتونس والجزائر والاردن فقد ادانوا بشدة فتح تركيا قواعدها العسكرية واستخدامها ضد العراق الذي يعد جاراً لها، وتجمعها وأياه مصالح سياسية واقتصادية وتجارية، فضلاً عن روابط الدين والتاريخ والثقافة.(٥٤)

وامعاناً في تأكيد موقف تركيا العدائي للعراق طالبت وزارة الخارجية التركية من وزارة الخارجية العراقية في ٤ شباط/ فبراير ١٩٩١ تخفيض عدد موظفي السفارة العراقية في أنقرة، والقنصلية العراقية في اسطنبول إلى نحو الثلثين، وقال متحدث باسم الخارجية التركية ((**أن أكثر من سبعين موظفاً يعملون في السفارة والقنصلية العراقيتين في تركيا، وأن مستوى العلاقات الحالية بين البلدين لا يستدعي ذلك**)).(٥٥)

في ٨ شباط/ فبراير ١٩٩١ اجتمع نائب وزير الخارجية السوفيتي الكسندر بيلونوجوف بوكيل وزارة الخارجية التركي توجاي أو اجيري، وبحثا تطورات الأُزمة والاتفاق على الجهود التي تستهدف وقف الحرب، على أساس تعهد العراق بالانسحاب من الكويت والاذعان لقرارات الأُمم المتحدة، واتفق الجانبان على ضرورة أيقاف الحرب فور اعلان العراق استعداده للانسحاب، ووضع حد لإراقة الدماء، وتدمير العراق واكد الجانب التركي

حرص تركيا على أن تبقى بعيدة عن الحرب، وأنها لن تبدأ بشن عدوان على العراق، الاّ أذا قام بمهاجمتها، كما أكد الجانبان أهمية الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية.(٥٦)

وقبل ذلك بفترة رحبت تركيا بالمساعي الإقليمية والدولية التي طرحت من أجل أيجاد حل سلمي للأزمة، وتفادي الهجوم البري المحتمل لتحرير الكويت، فقد أعرب الرئيس اوزال لرئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف خلال زيارته لأنقرة في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ معرباً عن مسعاه لأنهاء الحرب وتأييده لأي مسعى سلمي،ملقياً اللوم على العراق الذي رفض كافة مبادرات السلام، وجعل الخيار العسكري أمر لا مفر منه.(٥٧)

وصرح الرئيس اوزال في ٦ شباط/ فبراير ١٩٩١، بأنه يؤيد المساعي الايرانية لأنهاء الحرب شرط أن يوافق العراق على الانسحاب من الكويت واعادة الحكومة الشرعية إليها، وفي ٨ شباط/ فبراير ١٩٩١ وخلال زيارة وزير الخارجية التركي لطهران أكد الجانبان التركي والإيراني أنهما يتفقان على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرع وقت ممكن، ويعربان عن رغبتهما في ان يبدأ العراق بسحب قواته من الكويت، وعودة الاوضاع إلى ما كانت عليه، كخطوة أولى لتحقيق السلام في المنطقة.(٥٨) وفي هذا السياق قام وزير الخارجية التركي أحمد البتموجين بزيارة القاهرة في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٩١، واجتمع مع الرئيس حسني مبارك ووزير الخارجية المصري عصمت عبدالمجيد، وأعرب الوزير التركي عقب جلسة المباحثات عن أمله في أن تنتهي أزمة الخليج، في أقرب وقت، وأن تنسحب القوات العراقية وتعود الامور إلى ما كانت عليه، قبل ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، كما تحدث الوزير التركي عن الوضع في الخليج العربي، عقب انتهاء الحرب مشدداً على ضرورة أن يعم الاستقرار والسلام بأسرع وقت.(٥٩)

وخلال زيارته للسعودية في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩١،شدد وزير الخارجية التركي أحمد البتموجين على ضرورة أن تتركز المساعي على الانسحاب العراقي الفوري من الكويت، محذراً من أن الحرب البرية أصبحت حتمية، مع أصرار العراق على ربط قضية الانسحاب من الكويت بأمور أُخرى، ودعا العراق إلى تطبيق جميع القرارات الدولية المتعلقة بالأُزمة.(٦٠)

وعن موقف تركيا من مساعي السلام السوفيتية أعلن الرئيس اوزال في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩١ بأن خطة السلام السوفيتية من أجل أنهاء الحرب تعكس رغبة الاتحاد السوفيتي في ان لا تحقق الولايات المتحدة الأمريكية

نصراً عسكرياً مطلقاً، وأضاف بأن وجود رغبة في انهاء الحرب هو نتيجة الوعي بان العمليات العسكرية البرية من جانب قوات التحالف الدولي سوف تنتهي بسقوط نظام الحكم في العراق، وبالنجاح العسكري الكامل للقوات الأمريكية، وأشار اوزال إلى ان النظام العراقي الحاكم يريد أن يحظى بتأييد الاتحاد السوفيتي، حتى يقيم أي نوع من التوازن في المنطقة مؤكداً بأن ذلك لن يحدث لأنه سيكون نصراً عسكرياً لواشنطن، وهزيمة سياسية لها في آن واحد.(٦١)

أكدت تركيا بوصفها عضواً في حلف شمال الأطلسي أنها قد سمحت للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعدها الجوية، ولا سيما قاعدة انجرليك، تنفيذاً للقرارات الدولية، لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، جاء ذلك في تصريح الرئيس اوزال لصحيفة ((**دي تسايت**)) الألمانية في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٩١، مبيناً أن ليس لتركيا أي مطامع اقليمية، في أجزاء من العراق، ولن يعاد رسم خرائط جغرافية جديدة بعد الحرب، وإن ما سيدفع تركيا إلى دخول الحرب سببان فقط أولهما، أنشاء دولة كردية، وثانيهما محاولة دولة ما غزو شمال العراق.(٦٢)

وذكر الرئيس اوزال لصحيفة ((الدراسات)) التركية في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩١ أن بلاده ستلجأ للحرب كملاذ أخير، أذا ما تعرضت أراضيها لهجوم عراقي، موضحاً أن تركيا وقفت مع دول الحلفاء انطلاقاً من وعودها والتزامها، أذ لم يكن ممكناً أن تبقى بلاده على الحياد، في أزمة الخليج، وكان عليها اما أن تلتزم بالحصار الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على العراق، أو تعلن رفضها لذلك.(٦٣)

وفي هذا الشأن قال وزير الدولة التركي للشؤون الخارجية كارامان اينان في تصريح له للقناة الرابعة التلفازية البريطانية في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩١، أن مساهمات تركيا في الحرب أدت إلى تحييد تسعة ألوية عراقية، تواجه الحدود التركية، ولا تشارك في القتال،ويعد هذا أكبر مساهمة يمكن أن تقدمها دولة ما في أي حرب.(٦٤)

وعلى أثر الحرب البرية في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩١ أكد رئيس الوزراء التركي يلدريم أن تركيا لن تهاجم العراق الاّ أذا تعرضت لهجوم ، ومن جانبه حمل وزير الخارجية التركي أحمد البتموجين، في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩١، القيادة العراقية مسؤولية بدء الحرب البرية معرباً عن أمل تركيا في أن تنتهي الحرب بإخراج العراق من الكويت، بأقل قدر ممكن من الخسائر، مشيراً إلى أن بقاء نظام الحكم في العراق أمر متروك للشعب العراقي.(٦٥)

فرضت الحكومة التركية في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩١، حضراً على الاضطرابات والتظاهرات التي عمت بعض مناطق البلاد لمدة شهر واحد احتجاجا على الحرب الخليجية، وأفادت وكالة الاناضول التركية شبه الرسمية أن الحكومة اتخذت هذا القرار لأسباب أمنية، وعلى الرغم من هذا الحظر فقد حدثت بعض المواجهات بين الأمن التركية والمتظاهرين، أسفرت عن اصابة ثمانية اشخاص، واعتقال نحو أربعين آخرين.(٦٦)

رحب الرئيس اوزال بإعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش وقف أطلاق النار المفاجئ من جانب واحد في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩١، الذي مهد الطريق لانسحاب القوات العراقية من الكويت، ووصفه بالخطوة الكبيرة في أتجاه السلام، وأكد ان دول الشرق الأوسط يجب ان تعمل على تجنب تكرار مثل هذه الأُزمة، مضيفاً ان تركيا هي من القوة، مايمكنها الاسهام في التعاون وتحقيق الأمن والسلام في المنطقة(٦٧)، لقد حققت تركيا من حرب الخليج الثانية مكاسب اقتصادية ومالية وتسليحية كبيرة بعد ان وضعت كل امكانياتها تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الحرب، كما شاركت في الحصار المفروض على العراق(٦٨)، في الوقت الذي تكبد فيه الاقتصاد التركي خسائر مهمة جراء فرض الحصار على العراق، ووقف التبادل التجاري معه، إذ قدر المصرف الدولي خسائر تركيا الناجمة عن فرض العقوبات على العراق بنحو ٧ سبعة مليارات دولار خلال عام، بدءً من ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، كذلك تضررت حركة الادخار المصرفي في تركيا، إذ سحب المودعون نحو مليار وأربعمائة مليون دولار، من المصارف التركية خلال المدة من ٩ إلى ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، فضلاً عن تضرر القطاع السياحي التركي الذي أغلق العديد من الفنادق والمنتجعات السياحية، وألغت ١٤ أربعة عشر شركة طيران عالمية رحلاتها إلى تركيا، وخسرت شركة الخطوط الجوية التركية نحو ٦ , ٧٦ مليون دولار(٦٩).

ولتعويض تركيا عن خسائرها قررت المجموعة الأُوربية منح تركيا قرضاً قيمته ما يوازي ٣٤٥ مليون دولار، وذكر تصريح المجموعة الأُوربية أن هذا القرض معفي من الفائدة، ويستوفى على مدى عشر سنين، ويشتمل على تصدير معدات عسكرية، وقطع غيار، ومواد صناعية أخرى، كما التزمت المجموعة الأُوربية بتقديم ما قيمته ١٩٧ مليون دولار أُخرى بموجب عقد اتفاقيات ثنائية مع تركيا.(٧٠)

وأعلنت السفارة الأمريكية في أنقرة ان الولايات المتحدة الأمريكية منحت تركيا مساعدات اضافية، مقدارها ٨٣ مليون دولار، مما يزيد من المساعدة المقدمة إليها على نحو ٦٣٠ مليون دولار، معظمها على شكل

منح، وبينت أن وزارة الخارجية الأمريكية تسعى إلى زيادة المساعدات الخارجية لتركيا خلال السنة المالية القادمة، وأنها طلبت من الكونغرس الأمريكي مبلغ ٧٣٠ مليون دولار كمساعدات لتركيا بزيادة على قيمة المساعدات الحالية مقدارها ١٥٠ مليون دولار.(٧١) كما تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية منح تركيا قرضاً قيمته ١,٤ مليار وأربعمائة مليون دولار(٧٢). فضلاً عن دعمها لطلب تركيا الانضمام إلى المجموعة الأُوربية بعد أن رفض طلبها الذي تقدمت به عام ١٩٨٩(٧٣).

وذكرت وكالة أنباء الأناضول التركية أن تركيا تلقت مساعدات قيمتها ما يوازي مليار ومائة مليون دولار من السعودية على شكل نفط، و٣٠٠ مليون دولار منحة من الكويت، و١٠٠ مليون دولار منحة من الامارات، و ٣٠٠ مليون دولار منحة من اليابان، و ٨٤ مليون دولار منحة من فرنسا، و ١٠ مليون دولار منحة من ألمانيا(٧٤).

كما حصلت تركيا على مكاسب عسكرية أخرى متعددة ، تضمنت تطوير قدراتها العسكرية وتحديث قواتها المسلحة وازالة القيود المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها قبرص عام ١٩٧٤ والأفراج عن نحو ٤٠ أربعون طائرة F14 التركية، ومنحها مساعدة عسكرية لا تقل عن ٥٤٥ مليون دولار سنوياً، فضلاً عن تزويد تركيا بـ ١٦٠ طائرة F.16 و ٨٠ طائرة اضافية من الطراز نفسه لاحقاً(٧٥)، مع حق امتلاكها الصواريخ والأسلحة المتنوعة، وأسراب الطائرات التي جلبتها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول التحالف الدولي على الأراضي التركية أثناء العمليات العسكرية.(٧٦)

وأسهمت كل من السعودية والكويت بمليار دولار لكل منها في صندوق الصناعات العسكرية التركية، كما ساهمت الأمارات بنصف مليار دولار في الصندوق الذي بلغ رأسماله نحو ٣,٥ مليار دولار.(٧٧)

وفي اليوم الذي أعلن فيه وقف اطلاق النار في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩١، أقترح رئيس الوزراء التركي يلدريم عبر التلفاز التركي أنشاء منطقة اقتصادية في الشرق الأوسط، للحفاظ على ما أسماه سلام ثابت في المنطقة، مشدداً على أنه لا يمكن ارساء سلام ثابت فيها، بإجراءات أمنية فحسب بل ينبغي دعمه من خلال تعاون اقتصادي واسع بين جميع دول المنطقة، ومن جهته أكد الرئيس اوزال أهمية تحقيق السلام في المنطقة، الذي يعتمد أساساً على التعاون بين دولها.(٧٨)

وفي الأول من آذار/ مارس ١٩٩١، ذكرت صحيفة ((**ديلي نيوز**)) التركية أنه بعد انتهاء الحرب أصبح الهدف الرئيس لتركيا هو أنشاء نظام جديد للشرق الأوسط و قوامه ايجاد جو من الأمن والسلام والثقة المتبادلة بين دول المنطقة.(٧٩)

وفي هذا الصدد أجرى الرئيس اوزال مباحثات هاتفية مع نظيره الايراني هاشمي رفسنجاني، أكد خلالها ضرورة محافظة الدول المطلة على الخليج على أمن المنطقة من خلال التعاون فيما بينهما(٨٠).

ويبدو مما تقدم أن السلوك السياسي الخارجي لتركيا أزاء العراق خلال حرب الخليج الثانية أتسم بالعديد من المواقف والأفعال والتدابير وبالتصريحات، التي تعد بمجموعها خروجاً عن أصول وثوابت السياسة الخارجية التركية ((**سلام في الداخل، سلام في الخارج**)) التي أرساها مؤسس الدولة التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك لتشكل بذلك نقطة تحول في هذه السياسة التي وصفت بالعدائية والمؤذية للعراق بهدف أضعافه، وتحجيم دوره، والاخلال بالتوازن الإقليمي في المنطقة، لصالح تركيا ولا قت قبولاً ودعماً دولياً، لا سيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية والإقليمية المناهضة للعراق وكان الهدف الأساس لتركيا من الوقوف إلى جانب التحالف الدولي ضد العراق هو ترسيخ القناعة لدى الادارة الأمريكية بدوام واستمرارية الأهمية الاستراتيجية لتركيا التي شعرت بنوع من فقدان الوزن، أو تضاؤل أهميتها بعد زوال الخطر السوفيتي، وبروز نظام القطب الواحد، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وجاءت حرب الخليج الثانية بوصفها حدثاً مؤثراً في نظرة تركيا إلى ذاتها ودورها الجديد في المنطقة، وتعزيز سعيها للانضمام إلى المجموعة الأُوربية، فضلاً عن تحقيق طموحاتها في شمال العراق، ولا سيما في الموصل وكركوك(٨١)، الذي تطرقت إليه بعض التسريبات الاعلامية عن ما أسمته (**خارطة اوزال الكونفودرالية**) بتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق متساوية الحقوق، عربية وكردية وتركية، وتتحكم تركيا بمنطقة الموصل وكركوك الغنية بالنفط ومناقشة الرئيس اوزال الفكرة مع نظيره الأمريكي جورج بوش.

المصادر والهوامش

(١) جلال عبدالله معوض "الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط" ، مجلة "أوراق الشرق الأوسط" القاهرة، يناير ٢٠٠٩، ص٩٧.

(٢) بيارسالينجر وأريل لوران، حرب الخليج، الملف السري (باريس، ١٩٩١) ص١٩.

(٣) أسامة كنعان ، أعصار الخليج ، رياح الشرق تهب على مستقبل العالم (عمان ، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد ،١٩٩٠) ص٣٢٦.

(٤) جورج حجار ، العولمة والثورة ، شعبي سيحكم (بيروت ، ط/ ١ ، ٢٠٠١) ص٤٢.

(٥) سمير آمين ، بعد حرب الخليج ، الهيمنة الأمريكيةإلى آين (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط/ ١ ، ١٩٩٩) ص٣٧.

(٦) محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد آزمة الخليج (الكويت، عالم المعرفة ، ١٩٩٢) ص٨٦; وقد كشفت وثيقة سرية يعود تاريخها إلى الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر١٩٨٩، تتكون من ثمان فقرات أعدها مدير الأمن الوطني الكويتي موجهة إلى وزارة الداخلية ، تنص الفقرة الخامسة منها ما يلي : ((وقد اتفقنا مع الجانب الأمريكي على أنه من المهم الاستفادة من تدهور الوضع الأقتصادي للعراق ، حتى نجبر هذا البلد على الموافقة على رسم حدودنا المشتركة ..، وقد عرضت وكالة الاستخبارات وسائل الضغط التي تراها ملائمة مع التشديد على أنه يجب أن يقوم بيننا تعاون واسع في هذا الحفل بشرط ان يتم التنسيق على أعلى المستويات)) أنظر : ميثاق خيرالله جلود ، العلاقات الخليجية ، التركية ١٩٧٣–١٩٩٠ (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية ، ٢٠٠٨) ص١٦١.

(٧) أنظر: حرب الخليج الثانية ، ويكيبديا (https.//ar.m.wi;ipeda-org).

* تصاعدت الأُزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على أثر الرسالة الأمريكية للعراق ، المتضمنة مطاليبها بخفض الجيش العراقي من مليون إلى ربع مليون جندي ، وتصفية الصناعات العسكرية ودفع الديون. أنظر : جورج حجار ، المصدر السابق ، ص١٠٨.

* سعدون حمادي ، (١٩٣٠-٢٠٠٧) سياسي عراقي من مواليد كربلاء كان رئيسا للمجلس الوطني العراقي ورئيسا للوزراء في عام ١٩٩١ حصل على الدكتوراة من جامعة ويسكونسن ماديسون الامريكية عام ١٩٥٦ تم اعتقالة في الاشهر الاولى من احتلال العراق ٢٠٠٣ وتوفي بعد اطلاق سراحة بمرض اللوكيميا في مارس٢٠٠٧. www.aljazeera.net

(٨) عبدالناصر امسير علي العبيدي ، تركيا وتداعيات الإحتلالالأمريكي للعراق ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (الجامعة الحرة ، هولندا ، ٢٠١٠)، ص٣٢. محمود بكري ، جريمة أمريكا في الخليج العربي ، الأسرار الكاملة (القاهرة ،١٩٩١)، ص ص١٦٦, ١٦٧.

(٩) عودة بطرس عزوز ، حرب الخليج ، من المسؤول (عمان ، المطابع المركزية ، ط/ ٢ ، ١٩٩٢) ص١٠٤.

(١٠) المصدر نفسه ص١٠٥.

(١١) فكرت نامق عبدالفتاح ، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي ، دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج ، منذ الثمانينات ، وآفاق المستقبل (بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠١)، ص١٨٧.

(١٢) نبيل محمد سليم ((الموقف التركي من أحداث الخليج ، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، (مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ١٩٩١) ص٢٤.

(١٣) فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة : ميخائيل نجم خوري (القاهرة ، مطبعة مدبولي ، دار قرطبة للنشر والتوثيق للأبحاث ، ١٩٩٣) ص٨٧.

(١٤) المصدر نفسه ، ص٨٨.

* * أحتل العراق المركز الأول في صادرات تركيا إلى الدول العربية الذي بلغ ٣٢ في المائة من مجموع ٥٩ في المائة من صادرات تركيا إلى دول العالم . أنظر : محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، قلق الهوية وصراع الخيارات (بيروت – رياض الريس للكتب والنشر ، ط / ١ ، ١٩٩٧) ص٢٣٦.

(١٥) خالد يوسف محيميد زويد اللهيبي ، العلاقات العراقية التركية ، معطيات الواقع وآفاق المستقبل ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة لاهاي الدولية ٢٠١١ ص١٣٩.

*توركت اوزال (١٩٢٧-١٩٩٣) هوا الرئيس الثامن لتركيا تولى رئاستها من ٩ نوفمبر ١٩٨٩ حتى وفاتة في ١٧ ابريل ١٩٩٣ وكان قبلها قد تولى رئاسة الوزاء من ستة ١٩٨٣ الى ١٩٨٩ تميزت فترة تولية للسلطة بتوجية اقتصاد تركيا نحو الاستثمارات الاجنبية مما ادى الى تحسين علاقاتة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية .ينظر، نور عوني "توركوت اوزال وحياتة ودورة في السياسة التركية ١٩٢٧-١٩٩٣":دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الموصل كلية التربية للعلوم الانسانية ٢٠١٤

(١٦) سالنجر ، لوران ، المصدر السابق ، ص١٥٨.

(١٧) قيس محمد نوري ، الحرب ودور دول الجوار الجغرافي، في : مجموعة باحثين (بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٣) ص ٣١٨, ٣١٩.

(١٨) اللهيبي ، المصدر السابق ، ص١٤٠ ; ولمزيد من التفاصيل حول هذه الزيارة أنظر : أحمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية التركية ، الواقع والمستقبل (عمان ، دار زهران ، ط / ١ ،٢٠٠٩)، ص ص٩٦-٩٨.

(١٩) روبنس ، المصدر السابق ، ص٨٩.

(٢٠) جيمس بيكر ، سياسة الدبلوماسية (القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ط/ ١ ، ١٩٩٩)، ص ص٤٠٦-٤٠٧.

(٢١) روبنس ، المصدر السابق ، ص٨٩.

(٢٢) محمد خليفة " الدور التركي في الشرق الأوسط والخليج العربي ، العوامل والمعالم " مجلة " المنبر" (العدد ٥٨ ، كانون الأول ١٩٩٠)، ص٤٥.

(٢٣) عبدالسلام علي نوبر " أبعاد الموقف التركي تجاه أزمة الخليج" مجلة مستقبل العالم الاسلامي، (مالطا ، مركز دراسات العالم الأسلامي ، العدد ٣ ، السنة الأولى ، ١٩٩١)، ص١٤٨.

(٢٤) محمد طاقة وناظم محمد نوري الشمري، " العوامل الاقتصادية في الموقف التركي من حرب الخليج "(بغداد ، ندوة بيت الحكمة، ١٩٩٧)، ص٧.

(٢٥) نوير ، المصدر السابق ، ص١٤٩.

(٢٦) سالنجر ، لوران ، المصدر السابق ، ص١٥٩.

(٢٧) محمد خليفة ، المصدر السابق ، ص١٥٩.

(٢٨) محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، قلق الهوية وصراع الحضارات ، ص٤٨.

(٢٩) أحمد عبدالرحيم مصطفى وآخرون ، العلاقات العربية التركية من منظور عربي (بيروت ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١) ص٣٤٦.

(٣٠) سالار أوسي ويوسف ابراهيم الجهماني،تركيا وأمريكا (دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، ط/ ١ ،٢٠٠٠) ص٧٣.

(31) Kuniholm . Bruce R . " Turky and the west foreign Affairs" (Vol . 178.No.2 .spring 1991), p.36-37.

(٣٢) جلال عبدالله معوض" تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي ("شؤون عربية " العدد ٦٧ ، أيلول، ١٩٩١)، ص٥٤.

(٣٣) نبيل محمد سليم ((الوظيفة السياسية والأمنية لتركيا في الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة الوطن العربي ودول الجوار)) في : مجموعة باحثين : العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين ، (مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ٢٠٠١)، ص٣٦.

(٣٤) محمد خليفة ، المصدر السابق، ص١١٨.

(٣٥) جلال عبدالله معوض، ((تركيا والأمن القومي العربي– السياسة المائية والأقليات)) مجلة "المستقبل العربي" العدد ١٦٠، حزيران ١٩٩٢، ص٩٣.

(36) Admiral Orten , Karabtut ((The Turkish Navy , on the 1990)) Nato's sixteen Nations, vol . 34 . No.5 (september 1990).s. 79.

(٣٧) يوسف عبدالحميد ((تركيا ، رؤية استراتيجية ، انعكاس وفرة المياه على مستقبلها السياسي والاقتصادي)) مجلة "صامد" الاقتصادي، عمان ، العدد ٨٩، ١٩٩٢، ص١٧٠.

(٣٨) ابراهيم خليل العلاف، نحن وتركيا، (جامعة الموصل، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، ط/ ١ ،٢٠٠٨) ص٤٨.

(٣٩) روبنس ، المصدر السابق ، ص٩٠-٩١.

(40) kunihplm . bruce R "Turkey and the west" foreign affairs, Vol.78, No.2, spring 1999, p.36

(٤١) أرشيف مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ١٩٩١.

(42) Feroz Ahmad , The Making of modern Turkey , making of the Middle East series (London , New york , Routledge 1993) p.200

(43) Ali karaospmanoglu , ((ABD ve AB BaglamindaTurkiye)) nin , Guvenlikepolitikasi in : guzel , A. G. E, s. 181.

(٤٤) أرشيف مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ١٩٩١.

(٤٥) هاينتشكرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، تعريب : فاضل جنكر (الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠١) ص٢٠٧.

(٤٦) أرشيف مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ١٩٩١.

(٤٧) محمد السعيد ادريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠) ص١٤٤.

(٤٨) المصدر نفسه ، ص١٤٦.

(٤٩) سامي عصاصة ، هل انتهت حرب الخليج دراسة جدلية في تناقضات الأُزمة ، (بيروت ، مكتبة بيسان ، ٢٠٠٠) ص٧٠.

(٥٠) المصدر نفسه ، ص٧١.

(٥١) المصدر نفسه ، ص٨٢.

(٥٢) روبنس ، المصدر السابق ، ص٨٦.

(٥٣) روبنس ، المصدر السابق ، ص٤٤.

(٥٤) أرشيف مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ١٩٩١.

(55) Bruce R, op.cit, p.37.

(٥٦) أرشيف مركز الدراسات التركية ، المصدر السابق.

(٥٧) هيثم الكيلاني ، تركيا والحرب ، (ابوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٦) ص٥٦.

(٥٨) المصدر نفسه ، ص٥٦.

(٥٩) . المصدر نفسه.

(٦٠) أرشيف مركز الدراسات الإقليمية

(٦١) سئمة بنت محمد بنت خالد ال نهيان ، " تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي " ، مجلة المستقبل العربي ، (العدد ٢٤٦ ، ١٩٩٩)، ص٥٠.

(62) Bruce R, op.cit, p.45.

(٦٣) ويكبيديا ، المصدر السابق.

(٦٤) جان بيير سوفنمان ، انا وحرب الخليج ، ترجمة : حياة الحوبك وبديع عطيه ، (عمان ، دار الكرمل ، ١٩٩٢) ص٢٨.

(٦٥) جيف سيمونز' التنكيل بالعراق ،العقوبات والقانون والعدالة (بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ،١٩٩٨)،ص ٢٩٥

(٦٦) ماجد الكيالي ، المشروع الشرق اوسطي .. أبعاده ، مرتكزاته تناقضاته ، (أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، ١٩٩٨) ص٨٥.

(٦٧) عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية ، الأستمرارية – التغيير (بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط/ ١ , ٢٠١٢) ص٢٣٢.

(٦٨) ويكيبديا ، المصدر السابق.

(٦٩) أرشيف مركز الدراسات الإقليمية ، المصدر السابق.

(٧٠) روبنس ، المصدر السابق ، ص٨٩.

(٧١) حمدان حمدان ، الخليج بيننا ، قطرة نفط بقطرة دم (بيروت ، بيان للنشر والتوزيع ، ط/ ١ ، ١٩٩٣) ص٣٣٤.

(٧٢) عبدالجليل زيد مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة (بيروت ، دار النهار للنشر ، ط/ ١ ، ١٩٩٧) ص٣٠٦.

(٧٣) ويكيبديا ، المصدر السابق.

(٧٤) روبنس ، المصدر السابق ، ص٩٠.

(٧٥) مصطفى أحمد عبدالحميد ((العلاقات العربية التركية بعد حرب الخليج والطموحات الإقليمية والخيار الاستراتيجي)) مجلة ((الفكر الاستراتيجي العربي)) العدد ٤١ ، معهد الأنماء العربي ، بيروت، ١٩٩٢، ص١١٩.

(٧٦) عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار مصطفى النعيمي ، العلاقات الخليجية – التركية ، معطيات الواقع وأفاق المستقبل (أبوظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط/ ١ ، ٢٠٠٠) ص٤٥.

(٧٧) أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، المصدر السابق.

(٧٨) سعد ناجي جواد ، منعم صاجي حسني، " الأمن التركي بين مهمتين دراسة في مستقبل التوجه التركي نحو الخليج العربي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٦، نيسان ، ١٩٩٤)،

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨١) ألمح أُزالإلى حقوق تاريخية سابقة لتركيا في الموصل وكركوك على حد زعمه – وعن وجود أقلية تركية في العراق مغبونة في حقوقها ، وينبغي العمل لأنصافها .أنظر : هيثم ا لكيلاني ،تركيا والعرب (أبوظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٥)،ص٥٦.